التاريخ: 18 نيسان 2018

بيان اللجنة الاستشارية لمشروع عمل أفضل/الأردن حول صدور *التقرير السنوي للمشروع للعام 2018: نظرة عامة على القطاع والامتثال*

1. في 18 نيسان 2018، اجتمعت في عمان اللجنة الاستشارية لمشروع عمل أفضل/الأردن التابع لمنظمة العمل الدولية-مؤسسة التمويل الدولية بقصد مراجعة التقرير السنوي العام للمشروع-*التقرير السنوي لمشروع عمل أفضل/الأردن للعام 2018: مراجعة القطاعات والامتثال* (والمشار إليه فيما بعد بالتقرير).

2. تتكون اللجنة الاستشارية للمشروع من ممثلين عن الحكومة (وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين) وأصحاب العمل (الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات، وغرفة صناعة الأردن) والعمال (النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن).

3. ترحّب اللجنة الاستشارية للمشروع بصدور تقرير *مشروع عمل أفضل/الأردن*. يقدّم التقرير معلومات ومشاهدات هامة عن ظروف العمل استناداً إلى نتائج 74 تقييم امتثال للمصانع أجراها *برنامج عمل أفضل/الأردن* بين كانون الثاني وكانون الأول 2017. ولا يزال التقرير السنوي للمشروع يسهم في إبراز مجالات التحسين فضلاً عن مسائل تستوجب المعالجة. وستساعد المشاهدات التي يستعرضها التقرير في إجراء حوار عام بطريقة بناءة.

4. مع مواصلة ارتفاع صادرات الألبسة، تود اللجنة الاستشارية للمشروع إعادة التأكيد على أهمية ضمان العمل اللائق والنمو الشمولي. وتولي اللجنة وأعضاؤها أقصى درجات الأهمية لمبادئ العمل اللائق.

5. تدرك اللجنة الاستشارية للمشروع التفاوض الذي تم على عجل وإن كان في التوقيت المناسب حول أحدث اتفاقية مفاوضة جماعية في آذار 2017 بقصد التغلب على أي تمييز في الأجور قد ينشأ عن الزيادة المتناغمة للحد الأدنى للأجور في مطلع العام 2017. وتأمل اللجنة في التعامل مع أية أوجه قصور في المفاوضات والتنفيذ في اتفاقية المفاوضة الجماعية القادمة. كما تقّر اللجنة باستمرار الصعوبات التي تواجه الشركات في تنفيذ كافة المتطلبات المذكورة في الاتفاقية.

6. تلاحظ اللجنة الاستشارية للمشروع حدوث تحسن قطاعي على صعيد ممارسات التوظيف/الاستقدام، وبشكل أهم، رسوم التوظيف/الاستقدام. وبحسب ما تمت مناقشته في التقرير، شهد القطاع انخفاضاً في متوسط رسوم التوظيف والاستقدام المدفوعة بالإضافة إلى تدني شيوع رسوم التوظيف/الاستقدام الباهظة بين العمالة الوافدة (العمال المهاجرين). وبالرغم من اعتبار ذلك تحسناً، لا يزال هنالك الكثير من العمل المطلوب القيام به. وعقب اجتماع اللجنة مع مشروع البرنامج المتكامل للاستقدام العادل التابع لمنظمة العمل الدولية في كانون الثاني 2018، وافقت اللجنة على الشروع بتنفيذ سياسة "الرسوم الصفرية للتوظيف/الاستقدام" اعتباراً من كانون الثاني 2019. وتود اللجنة إعادة التأكيد على التزامها باتباع المبادئ العامة والإرشادات التشغيلية لمنظمة العمل الدولية بخصوص التوظيف/الاستقدام العادل والوصول إلى "الرسوم الصفرية للتوظيف/الاستقدام" في قطاع الألبسة في الأردن.

7. تقّر اللجنة الاستشارية للمشروع بوجود مسائل في مجالات تتعلق بالسلامة والصحة المهنية، بما في ذلك نظم سلامة الأبنية والافتقار إلى نظم إدارية. وتشجع اللجنة القطاع وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المشترين، بتعزيز وتوفيق جهودهم لتحديد ومعالجة المسائل المتعلقة بالامتثال.

8. تقّر اللجنة الاستشارية للمشروع بأهمية اتباع نهج منظم في تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية. وتشجع اللجنة *مشروع عمل أفضل/الأردن* على مواصلة وتوسيع جهوده في المساعدة في إيجاد نظم إدارية أفضل لتشجيع الممارسات القوية بخصوص الموارد البشرية والسلامة والصحة المهنية.

9. كما تقَر اللجنة الاستشارية للمشروع بوجود مسائل هامة تتجاوز ما تم الإبلاغ عنه في تقييمات الامتثال وقانون العمل الأردني. ويتضمن ذلك التحديات المتعلقة بدعم الصحة النفسية للعمالة الوافدة في قطاع الألبسة في الأردن. وقد أبرزت حوادث تتعلق بهواجس نفسية ونفسية- اجتماعية في السنوات الماضية حاجة القطاع إلى الإقرار بوجود مثل هذه المسائل وضرورة معالجتها. وقد أكدت هذه الحالات على الحاجة لبناء قدرات المصانع والكادر الإداري على التعامل بشكل مناسب مع مسائل الصحة النفسية وتنفيذ تدابير من شأنها تجنب أو منع حدوثها. وتدعم اللجنة الحوار الذي قام به *مشروع عمل أفضل/الأردن* مؤخراً للبحث في هذه المسألة. تشجع اللجنة *مشروع عمل أفضل/الأردن* على مواصلة جهوده في تحديد الشركاء المعنيين للمساعدة في هذا المجال.

10. تقرّ اللجنة الاستشارية للمشروع بالاستراتيجية الوطنية الجديدة *لمشروع عمل أفضل* (2017-2020) في الأردن. ويعد التركيز المتنامي على الشراكات وأوجه التعاون أساسياً في جهودنا واستدامتها في المرحلة المقبلة. كما يشيد الأعضاء بالاستراتيجية العالمية الخمسية للنوع الاجتماعي *لمشروع عمل أفضل*، والتي تدعو إلى تضافر الجهود لتمكين المرأة، وتقليل التحرش الجنسي، وسد فجوة الأجور بين الجنسين في قطاع الألبسة عالمياً. وتتطلع اللجنة قدماً إلى قيام *مشروع عمل أفضل/الأردن* بإعداد خطته التنفيذية في هذا الصدد.

11. تثني اللجنة الاستشارية للمشروع على التعاون المتواصل بين وزارة العمل و*مشروع عمل أفضل/الأردن*. ويعد هذا التعاون بالغ الأهمية لضمان استدامة أية جهود وتحسينات في معايير وظروف العمل في قطاع الألبسة في الأردن.

12. ترحب اللجنة الاستشارية للمشروع بأوجه التعاون الجديدة مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغرفة صناعة الأردن. وتعد كلتا المبادرتين بالغتي الأهمية في تحسين الامتثال والتنافسية في القطاع. كما وترحب اللجنة بتعاون المشروع مع اتحاد قطاع الألبسة وتنظر قدماً إلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً ومدتها عامين.

13. تشجع اللجنة الاستشارية للمشروع المشترين والمجتمع الدولي على مواصلة دعم عمل *مشروع عمل أفضل/الأردن* وقطاع الألبسة في الأردن. ويشكل قيام القطاع بتبني الإبلاغ العام خطوةً إيجابيةً، لكن لا يزال هنالك مجال لجعل القطاع وممارسات الشراء أكثر شفافيةً وفعاليةً.

14. تثمّن اللجنة الاستشارية للمشروع التقدم المحرز مع الفروع الإنتاجية وتشجيع توظيف الأردنيين، وبخاصة الإناث في المناطق الريفية من البلاد. وينبغي أن يبقى القطاع ملتزماً بزيادة فرص العمل اللائق في كافة أرجاء الأردن.

15. تدرك اللجنة الاستشارية للمشروع أنه يقع على عاتق اللجنة وأعضائها مسؤوليات هامة في ضمان إدخال تحسينات قطاعية. ويتضمن ذلك جهود المناصرة واسعة النطاق، واختبار الشراكات، وإيجاد آليات إنفاذ قوية، وقيادة نقاشات هامة.

16. تود اللجنة الاستشارية للمشروع انتهاز هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعمها *لمشروع عمل أفضل/الأردن* وتدعو كافة أصحاب المصلحة لمواصلة جهودهم الرامية لإدخال المزيد من التحسين على معايير وظروف العمل في قطاع الألبسة في الأردن.